المحاضرة رقم 02: البطالة و التضخم

1. تعريف البطالة:

تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال في التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم وقادر على القيام بالعمل. وتعرف بأنها "تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق"أو هي عبارة عن "مجموعة الأفراد الذين لا يعملون و لديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق". هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظف الكامل و مستوى التوظف الفعلي، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه. ويعبر عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة بمعدل البطالة والذي يعد احد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، والذي تركز معظم دول العالم على إبقائه منخفضاً.

2. أنواع البطالة:

أ.البطالة الاحتكاكية (الوظيفية):

هي تلك البطالة التي تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى . و عليه يمكن القول بأن البطالة الاحتكاكية تنشأ نتيجة لطبيعة السوق الديناميكية و نقص المعلومات سواء للباحثين عن عمل أو أصحاب الأعمال.

ب. البطالة الهيكلية:

فالبطالة الهيكلية هي "تلك البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق". هذا الاختلاف المذكور يترتب عليه عدم التوافق بين الأعمال و الفرص الوظيفية المتاحة و بين الأفراد الراغبين في العمل.

ج. البطالة الدورية:

البطالة الدورية هي تلك البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و من ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي(حين يفضل أصحاب العمل في حالات الركود و الانكماش الاقتصادي الإيقاف المؤقت عن العمل عن تخفيض الأجور).

د. البطالة الموسمية:

البطالة الموسمية هي بطالة تنشأ في الصناعات و الخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و ما إلى ذلك.

هـ. البطالة المقنعة:

و تعني وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية، لأنه لولا ذلك لأصبحوا عاطلين(بطالة ظاهرة في القطاع الحكومي عندما تسعى الدولة لتوظيف إعداد متزايدة خوفاً من البطالة).

3. تعريف التضخم:

هو الزيادة الحادثة في الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار النقدي أو زيادة الائتمان المصرفي. و قد ربط هذا التعريف بين التضخم وكمية النقود (النظرية الكمية للنقود). و هناك تعريف آخر للتضخم الذي قدمه Emile James وهو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. ومن هذان التعريفان يتضح أن:

- التضخم حركة أي عملية ديناميكية متحركة.

- أنه حركة أسعار وبذلك نرفض أي تعريف يستند على خلق النقود لأن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار، وأن إصدار النقود الجديدة بأي صورة قد يلعب دوراً سببياً.
- أن حركة الأسعار تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي وبعدم الرجوع بمعنى أن التضخم يكون في صورته الصريحة ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار تنتشر داخل الاقتصاد القومي، بمعنى أنه ظاهرة مستمرة وليست وقتية.

4.أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي:

أولاً. من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

1- التضخم المفتوح (الظاهر): يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات. أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات. و لهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.

2- التضخم المكبوت: نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة و الموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار، مثل التسعير الجبري ونظام البطاقات أو التقنين.

ثانياً. من حيث القطاعات الاقتصادية:

1- التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.

2- التضخم الرأسمالي : هو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج هذه السلع.

ثالثاً. من حيث حدة التضخم:

1- التضخم الجامح :هو الزيادة الكبيرة في الأسعار و التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج و تنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار... فزيادة في الأجور، و هكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللولب المرذول". و هو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

2- التضخم الزاحف : هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، و هو تضخم تدريجي بطيء و معتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره و تجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

رابعاً. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

1- التضخم المستورد: ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط).

2- التضخم المصدر : ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، و الناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار.

خامساً. من حيث مصدر الضغط التضخمي:

1- تضخم جذب الطلب : هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة)، فعند الوصول إلى

التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

2- تضخم دفع النفقة : هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية و الصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج و خاصة أسعار عناصر الإنتاج و الأجور بالذات، حيث يعرف هذا التضخم بتضخم دفع الأجر.

5, آثار التضخم:

يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار أثاراً تمس معيشة أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصور متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:

أ. تأثير التضخم على الدخل: يضر التضخم بعض فئات المجتمع بينما من البعض الآخر، فأصحاب الدخول الثابتة هم بالتأكيد المتضررين من ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد رجال أعمال و التجار و غيرهم من وجود التضخم.

ب.تأثير التضخم على المديونية: يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن ، و ذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال و يعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار.

ج. تأثير التضخم على ميزان المدفوعات: الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، و بذلك تزداد وارداتها و تقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري.

د. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي: التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار و يؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار، و إنتاجية العمال و حماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية.